الفصل الأول

نهاية الستينيات

تشير دراسة أنواع الخطاب إلى أن الكلمات المستخدمة فى إطار «لغة» ما (كاللغة الإنجليزية أو الفرنسية على سبيل المثال) ، ومعانى الكلمات المستخدمة كذلك ، تتغير من خطاب إلى آخر :

> ليست هناك لغة فى ذاتها ، ولا أى طابع شمولى للغة ، ولكن هناك حشداً من اللهجات ، والاستخدامات المحلية الخاصة ، والعاميات ، واللغات الخاصة ؛ كما أنه ليس هناك متكلم للغة / مستمع إليها «ذو كفاءة» مثالية فى هذه الناحية ، فضلاً عن أن يكون هناك جمهور متجانس لغوياً . . . . وليس هناك لغة أم ، ولكن هناك استيلاء على السلطة عن طريق اللغة المهيمنة داخل تعددية سياسية . (ديليز وجاتارى ١٩٦٧ ، الترجمة ١٩٨١ ص ٥٣) .

> وعندما تنبهت دراسة الخطاب إلى الخطابات المتصارعة (وإن تنوعت أشكال ذلك) ، تحولت عن البنيوية ، على نحو ما تحولت البنيوية فى زمنها عن النزعة الإنسانية .

توقف البنيوية

كانت الدراسة الألسنية البنيوية الواعدة هى دراسة سوسير فى كتابه *محاضرات فى علم اللغة العام* (١٩١٦ ، الترجمة ١٩٧٤) ؛ وقد تبنتها البنيوية خلال الستينيات . وقد ذهبت ألسنية سوسير ، كما ذهب بعض البنيويين فيما بعد ، إلى أن اللغة ، كاللغة الفرنسية مثلاً ، متجانسة ؛ أى أنه فى نطاقها يتحدث الناس جميعاً اللغة نفسها ، وأن هناك شفرة مشتركة أو نظاماً عاماً من الأصوات والمعانى ، مستبطناً فى مجمل العبارات المنطوقة والمكتوبة . ومنذ ذلك

الوقت لم ترفض دراسة الخطاب فكرة النظام إجمالاً، ولكنها رفضت الاعتقاد فى أن وراء كل أنواع الخطاب نظاماً واحداً وعاماً.

والنظام يقوم على العلاقات. وقد ذهب سوسير إلى أن الأصوات، أو الصور المكتوبة، والمعانى فى لغة ما، لا توجد إلا من خلال العلاقات القائمة بين بعضها وبعض. إنها تنتمى إلى نظام من العلاقات؛ ولا وجود قبل هذا النظام، لا للأصوات ولا للمعانى؛ فهى إنما تصدر عن هذا النظام. ولكى يبين سوسير أن المعانى لا توجد قبل أن يوجد النظام فى لغة بعينها، فقد اتجه إلى ظاهرة تعدد اللغات: «لو كانت الكلمات تمثل معانى سابقة فى الوجود عليها لكانت متساوية فى معناها من لغة إلى أخرى؛ ولكن هذا غير صحيح» (١٩١٦، الترجمة ١٩٧٤، ص ١١٦). وعلى سبيل المثال فإن كلمة **monton** (لحم الضأن) الفرنسية لا تساوى فى معناها كلمة **sheep** (خروف) الإنجليزية؛ وذلك لأن اللغة الإنجليزية تعرف كلمتين (هما **sheep** ـ أى خروف، و**mutton** ـ لحم الضأن)، فى حين لاتعرف اللغة الفرنسية إلا كلمة واحدة (ص ١١٥ ـ ١١٦). وفى بعض اللغات يكون من غير الممكن أن يقال: «اجلس فى الشمس» (ص ١١٦).

إن ألسنية سوسير فى ذهابها إلى أن المعانى تنشأ عن اللغة ولا تسبقها فى الوجود، كانت انسلاخاً جذرياً عن نظريات المعنى الأسبق؛ ففى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان هناك نوعان أساسيان من نظريات المعنى، افترض كلاهما أن الكلمات تمثل أفكاراً سابقة فى الوجود، وقد أكد أحد النوعين أن المعانى صدرت عن الأشياء التى «مثلتها» الكلمات، كما أكد النوع الثانى أن المعانى مأخوذة من الأفكار الكلية التى عبرت عنها الكلمات، والتى أخذت شكلاً منفرداً لدى كل متكلم. ومازال النقد ذو النزعة الإنسانية الليبرالية يذهب فى مجال الدراسات الأدبية وعلى مدى العلوم الإنسانية إلى تبنى بعض العناصر من كلا هذين النوعين من النظريات. وإذ بينت ألسنية سوسير أن المعانى تختلف من لغة إلى أخرى، فإنها أنكرت هذين النوعين من النظريات.

وقد ذهبت ألسنية سوسير إلى أن إمكانات المعنى فى إطار أية لغة لا يحددها شىء إيجابى (١٩١٦، الترجمة ١٩٧٤، ص ١٢٠). إنها لاتتحدد إلا عن طريق العلاقات السلبية بين بعضها وبعض، كما لو أن «الأصفر» ليس هو «الأحمر»، وليس «البرتقالى»، وليس

«الأخضر» ؛ وهكذا ، فى وسع المرء أن يمضى قدماً خلال كل الإمكانات السلبية دون أن يتمكن قط من أن يقدم معنى إيجابياً ومحدداً للأصفر . إن إمكانات المعنى تتحدد وفقاً لنظام ما ، ولكن ليس هناك تثبيت لمعان فعلية أو محددة .

وهناك تصريحات كثيرة فى كتاب *المحاضرات* لسوسير ، تصف اللغة بما هى نظام من العلاقات السلبية ، دون أن تشتمل على ألفاظ إيجابية . ولكن لو أن كل الإمكانات كانت حرة فى حركتها ومنفتحة ، لتعذر حدوث الاتصال . ولكى يحل سوسير هذه المشكلة فإنه وقع فى *المحاضرات* فى تناقض بيِّن ، وأكد آخر الأمر أن هناك «ألفاظاً إيجابية» (ص ١٢٠ ـ ١٢١) . إن العلاقات ذاتها تعد فى كتاب *المحاضرات* ألفاظا إيجابية ، حيث تأخذ هذه المحاضرات بأن كل صوت مرتبط بمعنى فى علامات اللغة . وفى العلامات يتم تثبيت الإمكانات غير المقيدة وتحديدها خلال التعارضات (مثل الحضور / الغياب ، الأسود / الأبيض ، الجيد / الردئ ، إلخ) القائمة بينها وبين العلامات الأخرى (ص ١٢١) . وبهذه الطريقة أحل كتاب *المحاضرات* فكرة بنية التعارضات المغلقة محل الفكرة المبدئية الخاصة بالنظام المنفتح . وقد تبنى كثير من الدراسات الألسنية البنيوية اللاحقة هذه الوجهة من النظر إلى اللغة ، وكذلك تبنتها البنيوية .

اهتمت البنيوية فى الستينيات بالبنيات أكثر من اهتمامها بالنظم . وقد راحت ـ فى دراستها لأشكال القص ، أو الأساطير ، أو الموضوعات الثقافية الأخرى ـ تبحث عن بنية للتعارضات أو الألفاظ الإيجابية التى يمكن أن تكون مشتركة فى كل أنواع القص أو مشتركة فى كل الأساطير . (وللوقوف على نظرة شاملة للبنيوية يرجع إلى هاوكس ١٩٧٧) .

إن الألسنية البنيوية لم تعدَّ بنية لغة ما شيئاً واضحاً فى الواقع يمكن أن يمتلكه أى متكلم ، كما أن البنية ـ وإن كانت غائبة بطبيعتها ـ حاضرة ـ مع ذلك ـ فى العبارات التى مكنت هى من النطق بها . وعلى غرار هذا بحثت البنيوية فى دراستها للقص عن بنية عامة قد تمكِّن لكل أنواع القص ، فى الوقت الذى تغيب فيه فى حد ذاتها عن أى عمل قصصى مفرد . ويتضمن هذا المشروع أن الحكاية والشخصيات فى العمل القصصى تستمد من بنية عامة ، ولا «تعبر» عن أفكار فى عقل مؤلف ، أو «تعكس» تجربة .

من هنا ترفض الألسنية البنيوية والبنيوية كلتاهما بدرجات متفاوتة المفاهيم الإنسانية السائدة الخاصة بالمؤلف ، الذى يبدع حكاية ما لكى يعبر عن «تجربة إنسانية مباشرة» أو يعكسها . ومع ذلك فلا هما تخلوان كلية من النزعة الإنسانية ، ولا كان لهما تأثير مضاد

لهذه النزعة. والواقع أن جانباً كبيراً من البنيوية كان له أحياناً، على الرغم من إيديولوجيته «المضادة للنزعة الإنسانية»، أثر فى تعزيز المطالب الضمنية للعلوم الإنسانية فى تشكيل شىء يشبه عقلانية العصر التى تعلن فى وضوح عن نفسها (جوردون ١٩٧٩، ص ٢٤). وقد حدث هذا بطرق مختلفة؛ فعندما قامت ألسنية سوسير بتحديد الموضوع الذى تقوم على دراسته، ألا وهو نظام اللغة الاجتماعى أو المشاعى **communal**، استخدمت فكرة إنسانية عن المجتمع، وافترضت أن أى شىء اجتماعى يتمتع بالتجانس، وأنه مشترك لدى الجميع. وهى فى تجاهلها كل التعارضات التى ترتبط (وإن كان ذلك على نحو غير مباشر) بصراع الطبقات، انتهى بها الأمر إلى أن تتجاهل حتى وجوه الاختلاف والتعارض بين أنواع الخطاب. والواقع أن هذه الألسنية، ولاسيما البنيوية فى بحثها عن بنية مشتركة لألوان القص أو للأساطير تكون صالحة على مدى الزمن، قد استبعدت عنصرى التاريخ والتغير، ومن ثم قدمت قدراً ضئيلاً من الاعتراض على الفكرة الإنسانية القائلة بطبيعة إنسانية خارج حدود الزمن.

وفى الحركات التى قامت عند نهاية الستينيات من هذا القرن، التى طرحت للنظر فكرة الخطاب والتعارضات بين أنواع الخطاب، حدث تحول عن البنيوية، ولكن دون التراجع إلى النزعة الإنسانية؛ فليست هناك أى محاولة لإدراج العقل البشرى مرة أخرى، أو إدراج المؤلف الفرد، أو الأشياء ذاتها، بوصفها مصدر المعانى فى الخطاب بأنواعه. لقد عد الخطاب نوعاً من الكيان الكلى «الذى لا يمكن رد نظامه» فى أى مرحلة بعينها من مراحل التاريخ، «لا إلى تاريخ سِيَر الوسطاء المنفردين وفكرهم ومقاصدهم (وهم منشئو الأقوال)، ولا إلى غائية وراء الاستكشاف والتطور الفكرى مجاوزة للفرد (أى حقيقة الأقوال) (جوردون ١٩٧٩، ص ٣٤). وفضلاً عن هذا فقد تم تناول الخطاب على أساس الصراعات التى تخترقه، حتى يمكن دراسة الأشكال المتناقضة التى يتمثل فيها الخطاب فى كليته.

إن دراسة الخطاب، فى اهتمامها بالظروف التاريخية للمعانى، قد تشككت فى فكرة النظام التجريدى والعام، أو البنية التجريدية والعامة للغة. والواقع أن افتراض نظام شامل أو بنية شاملة للغة معناه أن تجعل من التعارضات بين أنواع الخطاب، فى علاقتها بصراع الطبقات وغيره، أمراً لا يصدق. وهناك زعم بالغ الأهمية يتعلق بالخطاب، فحواه أن المعانى لاتوجد إلا فى الأشكال الحسية العيانية للممارسات الاجتماعية والمؤسساتية المختلفة؛ ولا يمكن أن يكون هناك أى معنى فى «اللغة» (ذاتها).

ومع أن دراسة الخطاب قد ارتابت فى فكرة النظام العام فإنها تمسكت بمفهوم للنظام. وقد عدت إمكانات المعنى قابلة للتحديد خلال «نظام لعلاقات التبادل، وإعادة صياغة العبارات فى لغة أبسط، وجداول المترادفات، إلخ.، التى يتعين مكان عملها بين العناصر اللغوية ـ أى «الدوال signifiers» ـ المكونة لتشكيل لغوى خطابى بعينه» (بيشو ١٩٧٥، الترجمة ١٩٨٢، ص ١١٢). إن الخطابات المختلفة تشكل النظم المختلفة؛ وإمكانات المعنى تُثبَّت وتُحوَّل إلى معان محددة خلال الوضع الاجتماعى والعرفى الذى ينشأ عنه الخطاب (وليس خلال بنية من الألفاظ الموجبة)؛ «فالكلمات، والتعبيرات، والأقوال، إلخ. تغير معناها وفقاً للأوضاع التى يكون عليها من يستخدمونها» (ص ١١١).

إن دراسة الخطاب تجاوز البنيوية وتتحول عنها سواء بسواء. وهى على غرار هذا تجاوز كثيراً من وجهات النظر الخاصة بالإيديولوجيا المعروضة فى الكتابات الماركسية الكلاسيكية وتتحول عنها. أما كيف تسنى لها ذلك، فهذا ما ستتولى بعض الفصول الآتية تمحيصه، إلى جانب مسائل البحث فى الخطاب وإجراءاته. ومع هذا فإنه من الملائم قبل الشروع فى ذلك أن ننظر فى أحوال فرنسا عند نهاية الستينيات وبريطانيا فى السبعينيات، حيث بدأ هذا البحث فى التشكل وأصبح مقبولاً من جهات بعينها.

مايو ١٩٦٨ ومسائل الممارسة

فى فرنسا حدث اضطراب فى أوساط الطلبة فى مارس ١٩٦٨، كما كان الشأن فى السنوات السابقة. ولكن الجامعة والتعليم فى مايو من ذلك العام صارا ميداناً أساسياً للصراع. وقد بدأت أحداث مايو بنقد للجامعة، وبهياج من جانب الطلاب فى منطقة نانتير Nanterre من ضواحى باريس وفى السوربون. وحدثت مقاطعة للمحاضرات والامتحانات، وعقدت بدلاً من ذلك الاجتماعات، وعندما أعقب هذه القلاقل إضراب العمال، محركاً على وجه السرعة ما يقرب من عشرة ملايين نسمة، انتهى التمرد فى الجامعة إلى هجوم على أسلوب النظام الاجتماعى إجمالاً فى فرنسا. وقد احتل عمال المصانع مصانعهم، أو خرجوا فى إضراب، وتبعهم فى ذلك الحرفيون. وكانت هناك مظاهرات ضخمة، حيث انضمت قوى اتحادات الطلبة والمدرسين إلى عمال المصانع، وأدى ذلك إلى أعمال عنف فى الطرقات على مدى ليال، وقد بدا الأمر لبعض الوقت كما لو أن النظام الكامل لقوة الدولة فى فرنسا، وليس للحكم الديجولى وحده، لابد أن ينهار. ومع ذلك فإن الديجوليين بعد الدعوة إلى الانتخابات

قد عادوا إلى السلطة عند نهاية شهر يونيو مع زيادة فى أغلبيتهم، وأخفقت الثورة التى كانت محتملة (١)، ولكن كان لأحداث شهر مايو آثار، وكانت دراسة الخطاب واحداً منها.

ومن السهل، عند استعادة الأحداث الماضية، رؤية أن الأبحاث الخاصة بالخطاب كانت قد أنجزت قبل عام ١٩٦٨. وقد كانت دراسة فوكو منذ الستينيات المبكرة تفحص ما يسمى «العلوم الاجتماعية» من حيث تاريخها ومن حيث نتائجها. ويمكن قراءة هذه الدراسة بوصفها اعتراضاً على «حقيقة» العلوم الإنسانية، عن طريق طرح الأسئلة عن الظروف التاريخية التى برزت فيها خطابات هذه العلوم. ومع ذلك فقد كانت هذه الأسئلة خلال الستينيات المبكرة مرفوضة على نطاق واسع؛ ففى الجامعة نجد أن أولئك المثقفين أنفسهم، الذين كانوا يعتقدون فى أنفسهم أنهم ماركسيون، قد مالوا إلى الاستناد فى كثير من جوانب إطارهم المرجعى، أى من الحقل المعرفى نفسه وموضوعات المعرفة الخاصة به، إلى المنشأة الجامعية. وقد أهمل فحص وضع الجامعة وحقولها المعرفية إهمالاً كبيراً. كذلك أحدثت مقالة عام ١٩٧٠ لألتوسير عن «الإيديولوجيا والأجهزة الإيديولوجية للدولة» **Ideology and Ideological State Apparatusses** (مجموعة ١٩٧١) اختراقاً جذرياً لنظرية الإيديولوجيا الماركسية بعد عام ١٩٦٨. وإذ ركزت هذه المقالة الانتباه على مؤسسات الإيديولوجيا، جعلت «الجهاز التعليمى» (المدرسة والجامعة) هو «الجهاز الإيديولوجى السائد للدولة فى التنشئة الاجتماعية الرأسمالية» (ص ١٤٦)، كما أنها أوضحت كيف أن المحتوى التعليمى نفسه لايمكن أن يكون حيادياً.

وفى أثناء أحداث شهر مايو ذاتها صدر النقد الموجه إلى الجامعة بصفة أساسية عن تنظيمات يسارية وفوضوية خارج الحزب الشيوعى الفرنسى، وقد أخذ شكل نشاط، وإضرابات، وشعارات، ولم يكن قط نقداً صيغ صياغة نظرية مكتملة. وقد أكدت شعارات الطلبة مطالبهم فى العفوية، والخيال، والنزوع الجنسى، كما أنهم وقفوا موقف المعارض لأهداف العلوم الإنسانية ولمناهجها، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وسيطرة الأفكار الأمريكية؛ وكذلك كان الاعتراض على أهداف العلوم الحديثة وأغراضها.

لقد طرحت أحداث مايو وشعاراته للنظر حقيقة المعارف، كما أنها جعلت من الآثار الناتجة عن القوة المرتبطة بالمعرفة موضوعاً للنظر. وهى لم تصنع هذا، أو لم تصنع هذا فى بساطة، على أساس من تراتب المستويات الجامعية، ومن الأجهزة البيروقراطية، ومن المؤسسات غير الديمقراطية. لقد كان مايو ١٩٦٨ داخل الجامعات تمرداً على كل شىء من شأنه أن يربط

الطلبة بمعارفهم التخصصية الخاصة، كان تمرداً على نظم الجامعة، وعلى محتوى التعليم، وعلى الحقول المعرفية التى تفصل بين موضوعات المعرفة وتثبتها، أو لنقل على كل ما من شأنه أن ينشئ أقلية متميزة من ذوى التخصص الضيق، الذين يعيشون منفصلين الواحد منهم عن الآخر، ومعزولين عن الكتلة العريضة من طبقة العاملين.

وقد ترك تمرد الطلبة تراثاً تمثل فى الحاجة إلى عمل ما هو أكثر من «فضح» الجامعة؛ فقد جذب الانتباه إلى «نطاق كامل من الآليات الخبيثة التى ينقل المجتمع عن طريقها معرفته، ويضمن بقاءه وراء قناع المعرفة، كالصحف، والتليفزيون، والمدارس الفنية، والمدرسة الثانوية (وربما فاقت الجامعة)» (فوكو ١٩٧١ ب، مجموعة ١٩٧٧ أ ص ٢٢٥). ولقد طرحت أحداث مايو فى إطار الجامعة وعلى المثقفين الأسئلة الخاصة بالعلاقة بين السلطة والمعرفة، وبكيفية تنظيم التعليم بحيث يعين على بقاء المجتمع الرأسمالى فى سلام. وقد جاوزت الدراسات التى تمت فى أعقاب هذا نطاق الجامعة، أو المدرسة، أو وسائل الإعلام.

ومنذ ١٩٦٨ أخذ التساؤل عن العلاقة بين السلطة وخطابات المعرفة أشكالاً متعددة، دون الانحصار فى اتجاه واحد، والواقع أن القوى التى تجمعت فى ١٩٦٨، والمواقف التى اتخذت فى ذلك الوقت، كانت متنوعة، ومع أحداث مايو التى بدأت فى الجامعة، شكل الطلبة قوة حاسمة فى الأزمة، وإن كانت ملتبسة من بعض الأنحاء. وقد كان الإضراب الذى نشأ نتيجة لذلك «أعظم إضراب عمالى فى تاريخ العالم» (ألتوسير ١٩٧٣، مجموعة ١٩٧٦ ب، ص٣٥). لكن القوى المختلفة، والطلبة، والعمال، والحرفيين، لم يترابطوا حقاً قط. لقد كان تمرد الطلبة موجهاً فى المحل الأول ضد ما فى المؤسسات من ممارسات تجعل الأفراد خاضعين للمعايير الاجتماعية. وعلى وجه العموم كان أسلوب الحركة الطلابية مع ذلك نوعاً من الارتكاس المنتظم عما كانت تعترض عليه؛ فقد كان أسلوباً عفوياً، وذاتياً، وفوضوياً. وقد صار إخفاق العفوية واضحاً عندما تفتتت على وجه السرعة قوة الطلبة بعد أن انتهت موجتها الحماسية الأولى؛ «فقد وجد الطلبة أن التضامن العفوى الذى تحقق فى شوارع باريس كان ظاهرة سريعة الزوال إلى حد بعيد» (جونسون ١٩٧٢، ص ١٧٢).

وبمعنى ما تخلى الحزب الشيوعى الفرنسى (PCF) كذلك عن أحداث مايو. وعلى حين كان هناك فى الظروف التاريخية الخاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا افتقار إلى دمج النظرية الماركسية مع الحركة العمالية - ومن ثم لم يكن هناك حزب شيوعى قوى - كان الحزب

الشيوعى فى فرنسا وأوروبا يمثل تنظيماً للطبقة العمالية، يضم عدداً ضخماً من الأعضاء. ومع ذلك فإن الحزب الشيوعى الفرنسى عندما واجه الإضرابات الهائلة، والمظاهرات التى قام بها العمال والطلبة والحرفيون، كانت وجهة النظر التى تبناها هى أن ما حدث لم يكن موقفاً ثورياً. أضف إلى هذا أن الحزب أصر على أن مطالب العمال ينبغى أن تنحصر فى زيادات الأجر وعدد أقل من ساعات العمل. وقد أخطأ هذا الزعم فهم الحالة النفسية لدى العمال، حين تجاهل مطالبهم الأكثر جوهرية. فإذا لم يكن من الممكن أن يكون هناك تغير ثورى بغير حزب طليعى («يتقدم الجماهير بخطوة واحدة، وبخطوة واحدة فحسب» - لينين)، فلن يتحقق شىء على يد حزب يتوارى، ويهوِّن فى قراراته من شأن الجماهير. لقد كان الحزب الشيوعى الفرنسى فى تنظيماته وأفكاره الفاشستية، بعيداً عن العمال الذين كان الحزب من المفروض أن يكون حزبهم. كان حزباً يتحرك بتوجيهات أعلى، حيث يقرر للعمال سياستهم ويتحدث باسمهم، فى الوقت الذى يصمُّ فيه أذنيه عن كلامهم.

وفى فرنسا، وقبل ١٩٦٨، بدا دور المثقف التقدمى شبيهاً بذلك الموقف، وهو أن يقول «الحقيقة لأولئك الذين كان عليهم مع ذلك أن يروها باسم أولئك الذين كانوا ممنوعين من قول الحقيقة؛ فقد كان ضميراً، ووعياً، وبلاغة» (فوكو ١٩٧٢، مجموعة ١٩٧٧ أ ص ٢٠٧). ومنذ عام ١٩٦٨ تطورت دراسة الخطاب من حيث أفكاره وممارسته على أنحاء مختلفة، بعيداً عن تلك الفكرة المتعلقة بالمثقف الذى يتكلم باسم الآخرين. وفى خلال أحداث مايو كان أن وقع انقسام بين الحزب الشيوعى الفرنسى ويسار جديد، فوضوى أو إصلاحى. وكان من نتيجة ذلك أن حدد أحد اتجاهات الدراسة مهمته على نطاق واسع فى أن ينقض قدر المستطاع المواقف التى اتخذها الحزب الشيوعى الفرنسى فى ذلك الوقت، عارضاً فى الوقت نفسه دعواه فى أن «أولئك الذين يعنيهم الأمر على نحو مباشر هم وحدهم الذين يستطيعون الكلام بطريقة عملية باسم أنفسهم» (ديليز ١٩٧٢، الترجمة ١٩٧٧، ص ٢٠٩).

وقد تطورت هذه الدراسة المتعلقة بالخطاب لكى تخفف من القيود، وتضعف الروابط القائمة بين السلطة والمعرفة، حتى لا يحدث الإبطال سلفاً للخطابات الأخرى والمعارف الأخرى. وقد اتخذ هذا فى بعض الأحيان شكل المواقف النقدية النظرية للمفاهيم التى تستخدم - وعلى وجه الخصوص مفهوم «الحقيقة» ومفهوم «المعرفة» - للحفاظ على هيبة خطابات بأعيانها، كما اتخذ فى أحيان أخرى أشكالاً أخرى. وفى بداية السبعينيات وقعت حركات تمرد فى السجون فى فرنسا، كما كان الشأن فى غيرها من البلدان. وفى عام ١٩٧١

أسست جماعة الإعلام عن السجون (GIP)* بمبادرة من فوكو وغيره من المثقفين الذين كانوا «قد صاروا على وعى بضرورة أن يتكلم الأفراد المسجونون عن أنفسهم» (ديليز ١٩٧٢، الترجمة ١٩٧٧، ص ٢٠٦).

وفى عام ١٩٧٥ نشر فوكو كتابه المسمى النظام والعقاب **Discipline and Punish**. وهذا الكتاب لا هو تقرير عن «نتائج» البحث الذى قامت به ج ع س ولا هو تاريخ للاضطرابات فى السجون، ولكنه دراسة أوسع نطاقاً، تبحث فى انتشار آليات النظام منذ القرن السابع عشر؛ أى التقنيات الخطابية وغير الخطابية على السواء، التى تدرب المجتمعات الحديثة الأفراد من خلالها وتنظم أمورهم. وتقوم هذه الدراسة على المقارنة بين السجن والمدرسة والمصنع، وبهذا فإنها تعد من بعض النواحى «محركاً»؛ أى آلة تضيف قوة إلى الصراعات المختلفة التى ظهرت منذ مايو ١٩٦٨، وتوفر الحجج والأفكار التى يمكن استخدامها فى مواطن أخرى، ثم إنها تقدم - بالقدر نفسه - معرفة تاريخية و«اختبارية empirical» (إمبيريقية) بالسجن والمدرسة، تبتعد كثيراً عن المعرفة السائدة المتعلقة بهذه المؤسسات وما فيها من خطابات وممارسات.

وبالطريقة نفسها قدم كاستل فى كتابه نظام الطب النفسانى **L'Ordre Psychiatrique** (١٩٧٦) - وهو دراسة لممارسة الطب النفسانى وخطابه، مرتبطة بمقاومة مؤسسات الطب النفسى وبجماعة الإعلام عن الملاجئ **Groupe Information Asiles** (التى تكونت - مثل ج ع س - فى عام ١٩٧١ لتهيئة الظروف لكى يتمكن أولئك الذين يحتجزهم الطب النفسى من أن يكون صوتهم مسموعاً) - قدم معرفة من نوع آخر للطب النفسانى (انظر ميلر ١٩٨٠). وكان من شأن هذه الدراسات أن تعارض - عن طريق تطويرها لمعرفة بديلة - ألوان الخطاب السائدة، مقاومة بذلك الطريقة التى ترسخت بها هذه الخطابات فى أرض الحقيقة.

وفى الستينيات حاولت البنيوية بشتى الطرق أن تؤلف نظرية عامة فى القص أو نظرية عامة فى الأسطورة، وهى بذلك قد افترضت ضمناً أن حقيقة أى نظرية يضمنها منطق داخلى، وأن النظرية - عند تطبيقها على موضوع بعينه - تقدم معرفة يمكن أن تكون حيادية وصحيحة. وعلى الرغم من أن هذه الافتراضات مثالية، فقد وجدت طريقها كذلك إلى الحزب

* (GIP) هو اختصار لاسم الجماعة، ومنطوقه كالآتى **Groupe d'Information sur les Prisons**. ونظراً لاستخدام المؤلفة هذه الصورة المختصرة فيما بعد فسوف نستخدم فى مقابلها الصورة المختصرة للاسم على النحو الآتى (ج ع س). (المترجم).

الشيوعى الفرنسى، حيث كانت الممارسة السياسية تفهم على أنها تطبيق للنظرية. (وسوف تفحص المشكلات الخاصة بفكرة النظرية وفكرة الممارسة فى الفصل الرابع).

إن التساؤل عن المعرفة، الذى ظهر فى أحداث مايو وخلالها، قد أثار الشك حول قدرة نظرية ما عامة على أن تقدم المعرفة بالأحداث أو الأشياء القائمة. لقد تشكلت دراسة الخطاب خلال علاقات بين النظرية والممارسة تختلف عن تلك العلاقات التى أتيحت فى خلال الستينيات، كما قامت هذه الدراسة بصياغة مفاهيم تلك العلاقات. ومن ناحية أخرى كان تطوير هذه العلاقات المختلفة إلى مدى بعيد بين النظرية والممارسة، من خلال التساؤل عن الدور الذى قام به الحزب الشيوعى الفرنسى فى عام ١٩٦٨ وبعده.

وفى عام ١٩٧٢ قال ديليز، مقتفياً فى ذلك دراسة ج ع س «إننا نزاول تجربة علاقة جديدة بين النظرية والممارسة»؛ فالممارسة لم تعد تفهم على أنها «تطبيق للنظرية» (الترجمة ١٩٧٧، ص ٢٠٥). كانت ج ع س قد بدأت من فروض نظرية بعينها؛ لكن هذا الخطاب النظرى لم يطبق فيما بعد على المساجين، كما لم يستخدم فى رسم السياسات الخاصة بهم. والشىء العملى الذى انطوت عليه عملية ج ع س هو إتاحة حيز يستطيع فيه المساجين أن يصوغوا نقدهم للسجن ويكون صوتهم مسموعاً. وبهذه الطريقة صارت الممارسة هى العمل الموجه إلى إضعاف قوة الخطاب السائد عن السجون، مهيئة بذلك لخطاب المساجين إمكانية أن يكون فعالاً: ليس «إيقاظ الوعى» هو ما نناضل [نحن المثقفين] من أجله... ولكنه إضعاف لسلطة، واكتساب لسلطة، فقد كان المأمول أن يتمكن هذا النشاط من الارتباط آخر الأمر بألوان النضال لدى العاملين من الناس، بوصفه «نشاطاً موجهاً لمؤازرة أولئك الذين يناضلون من أجل السلطة، وليس لتنويرهم من موقع بعيد آمن» (فوكو ١٩٧٢ مجموعة ١٩٧٧ أ، ص٢٠٨). لقد صارت العلاقة بين النظرية والممارسة فى عمل ج ع س علاقة تفاعل، كما صارت منفتحة.

ومنذ الستينيات اتجه جانب من دراسة الخطاب إلى فهم النظرية على أساس أنها صندوق أدوات من نوع ما؛ فالنظريات «ليست بديلاً من التحليل الفعلى؛ وإنما هى الأدوات التى تجعل التحليل ممكناً» (هندس وهيرست ١٩٧٥، ص٩). وفوق هذا تم منذئذ مرة أخرى تطوير مفهوم آخر للممارسة. ففى الوقت الذى عنيت فيه الممارسة السياسية فى الماركسية بصفة أساسية بتغيير الكيان الاجتماعى كله، ركزت بعض الدراسات غير الماركسية للخطاب على ما يبدو محلياً ومباشراً ـ فى الجامعة، أو السجن، أو المستشفى، أو المصنع.

ويذهب فوكو إلى أن هناك علاقة بين هذا المفهوم للممارسة وسلسلة من أعمال المقاومة التى تطورت فى السنوات الأخيرة، كما هو الشأن فى مجال التعليم؛ كأعمال المقاومة التى قام بها النساء، واللوطيون، والمرضى النفسانيون، والسجناء؛ وكالأعمال المعارضة لتسلط الطب على الأهالى، وتسلط الإدارة بتنظيماتها و(ملفاتها) السرية (١٩٨٢، ص ٢١١). والواقع أن دراسة الخطاب ترتبط بأعمال المقاومة هذه بطرق عدة مختلفة، وربما ارتبطت بها على نحو أوضح بالطرق التى جعلت بها الفكرة الثنائية الخاصة بالتفرد والتماثل فكرة ذات طبيعة إشكالية؛ وهى الفكرة التى تذهب إلى أننا جميعاً أفراد أحرار، يتكلمون اللغة نفسها، ويأخذون بالقيم نفسها، ويعرفون الحقائق نفسها، هذا، ما لم نكن منحرفين وشواذ.

وقد تطورت أعمال المقاومة هذه فى البلدان المختلفة، مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا. وأوضح فوكو أن هذه الأعمال - خلافاً لصراع الطبقات - لاتعنى بالضرورة بـ«أشكال الاستغلال»، لا ولا تحتاج - خلافاً للصراعات العرقية والدينية - إلى الاهتمام بـ«أشكال الهيمنة» (١٩٨٢، ص ٢١٢). ومع ذلك فإنها تهتم - شأنها شأن صراع الطبقات والصراع العرقى - بالممارسات الإيديولوجية، كما أنها يمكن حقاً أن تعنى بهذه الممارسات على وجه الحصر. إنها موجهة على وجه الخصوص ضد «الخضوع، وضد أشكال الذاتية والإذعان» (ص٢١٢).

إن أعمال المقاومة هذه تعارض كل ما يحطم الروابط والتجمعات، وكل ما يمنح شعباً ما تفرده، عن طريق ربط كل واحد بهوية ووظيفة ومكان، محولاً كل شخص فيه، رجلاً كان أو امرأة، إلى كائن منغلق على نفسه؛ وكذلك تؤكد أعمال المقاومة هذه، الحق فى الاختلاف (ص٢١١ - ٢١٢). وهى بهذه المثابة أعمال لمقاومة ما يمكن أن يسمى «النزعة الإنسانية». إنها كثيراً ما تختلف مع تلك الخطابات والممارسات التى تعلن أن الإذعان لـ«معيار» هو ما يمنح المرء التفرد والحرية؛ فكلما أذعنت لأولئك الذين يملكون القوة، زاد ذلك عندئذ من سلطتك [الفردية]» (فوكو ١٩٧١ ب، مجموعة ١٩٧٧ أ، ص ٢٢١)، ولكنها لاتختلف مع ما تعلنه النزعة الإنسانية فحسب؛ ذلك بأن ما ترغب فى تغييره ليس مجرد مواقف، إنها أعمال مقاومة لخطابات النزعة الإنسانية، ولتقنيات سلطتها وأشكال هذه السلطة، ولمعارفها، وللآثار الناجمة عن مؤسساتها. و«حكومة التفريد» **individualization** (فوكو ١٩٨٢، ص٢١٢) - أى الممارسات والخطابات التى تنظم الأفراد وتكونهم - تكون موضوع

تساؤل من قبل هذه الأعمال. وقد ارتبط البحث الحديث بهذه الأعمال فى جوانب عدة، ليس أقلها رفض فكرة قيام معيار للغة والنظر ـ بدلاً من ذلك ـ إلى الخطابات، أضف إلى هذا أن هذا البحث التفت إلى تاريخ الممارسات الإنسانية، وأنواع الخطابات، وألوان المعارف، وفى هذا السبيل قامت بعض دراسات فوكو فى أناة بفضح الوسائل التى تستخدمها «حكومة التفريد».

إن المقاومات التى نهض بها النساء، واللوطيون، وغيرهم، على نحو ما صورها فوكو، هى مقاومات مؤيدة لحرية الإرادة، فى إطار السياسة البرجوازية. لقد كانوا يهدفون إلى تغيير الممارسات الإيديولوجية، والآثار الناتجة عن السلطة المرتبطة بالخطاب، دون أن يعنوا بالعلاقات الاقتصادية الأساسية عناية خاصة، أو يتوجهوا نحو بناء الاشتراكية.

لكن هناك صراعات أخرى متعلقة بأولئك الذين يذكرهم فوكو، وربما كانت متعلقة بالنساء على وجه الخصوص، لها هدف مختلف تتحقق فيه المساواة بين البشر خارج دائرة السياسة البرجوازية؛ وهذه الصراعات تسعى إلى تغيير العلاقات الاقتصادية، إضافة إلى الممارسات الإيديولوجية؛ لأنه لايمكن أن يتساوى النساء والرجال فى الوقت الذى لا مساواة فيه بين النساء أنفسهن، وكذلك الأمر بين الرجال. كذلك تقف هذه الصراعات من أجل المساواة موقفاً معارضاً ـ وإن كان ذلك على نحو مغاير ـ لـ«النزعة الإنسانية» (إلى جانب موضوعات برجوازية أخرى)؛ وذلك نتيجة لما فى هذه النزعة من توجه ذاتى كريه، وللطريقة التى يجرد بها النساء والرجال من السلاح فى الحركة العمالية على السواء، ذلك بأن النزعة الإنسانية، بإصرارها على التماثل والفردية، تقوم بوصفها أداة تعمل على أن ينسى الناس ـ فى المحل الأول ـ أن عدم المساواة واقع فى أساس المجتمع الذى نعيش فيه؛ وهى لذلك تنسى صراع جمهور النساء والرجال الذين يعيشون على ما يتقاضون من أجر، والذين يعد صراعهم أساساً صراعاً طبقياً، سواء ضد الاستغلال أو ضد تلك الإيديولوجيات والخطابات التى تساعد على ضمان أن يستمر الاستغلال.

وفى مايو ١٩٦٨ تمثل فى الحزب الشيوعى الفرنسى تأثير النزعة الإنسانية على وجه الدقة فى تجريد النساء والرجال من سلاحهم. لقد وجد عدد من الموضوعات والممارسات الإنسانية وما يتصل بها من موضوعات وممارسات برجوازية ـ وجد الطريق إلى الحزب الشيوعى الفرنسى ومازال مستمراً هناك، حالاً بذلك محل النظرية الماركسية. فبدلاً من اتباع

أسلوب التفكير الماركسى الذى يذهب إلى أن الجماهير تصنع التاريخ ، كان أسلوب التفكير فى الحزب الشيوعى الفرنسى فى عام ١٩٦٨ يذهب إلى أن الحزب ، ممثلاً فى شخوص زعمائه و«خبرائه» ، هو الذى يصنع التاريخ . ولأن الحزب الشيوعى كان متصلباً ، وكان يهون من شأن الجماهير ، فإنه عمل على أن يفرق ـ بدلاً من أن يجمع ـ بين القوى المختلفة للعمال ، والطلبة ، والبرجوازية الصغيرة . ويشير ألتوسير فى مقالته «ما الذى ينبغى أن يتغير فى الحزب» إلى أن الحزب الشيوعى الفرنسى كان فى الواقع عند نهاية الستينيات معنياً بأن يصبح متآلفاً إلى حد بعيد مع السياسة البرجوازية ؛ أى يصبح «حزباً مماثلاً لبقية الأحزاب» (١٩٧٨ ، الترجمة ١٩٧٨ ، ص ٣٠) .

لقد كانت دراسات الخطاب ـ جزئياً ـ فى علاقتها بما اتخذ من موقف إزاء الحزب الشيوعى الفرنسى ، تلك الدراسات التى صدرت عن فرنسا منذ الستينيات (وعلى سبيل المثال دراسات فوكو وألتوسير وبيشو) ـ كانت قد تطورت عبر اتجاهات اختلفت فى بعض الأحيان الواحد منها عن الآخر . وبصفة جزئية كانت بعض الدراسات ـ لاسيما دراسات فوكو ـ غامضة فى سياستها من خلال رفضها التام للحزب الشيوعى الفرنسى ، كما أنها تغامر فى مواجهتها لموضوع من الموضوعات البرجوازية ، مثل موضوع النزعة الإنسانية ، بالانزلاق إلى موضوع آخر ، فتصبح نفعية أو ذاتية ، دون أن تخاصم قط السياسة البرجوازية خصاماً تاماً . على أن دراسات ألتوسير وبيشو أقل غموضاً من الناحية السياسية ؛ فقد كانت ـ بناء على تطوير للمنطلقات الفكرية الماركسية ـ تغلغلاً فى الحزب الشيوعى الفرنسى ، يقوم بنقد الطريقة التى تسربت بها إلى هذا الحزب الممارسات والخطابات البرجوازية ، والنزعة الإنسانية ، دون أن ننسى فى الواقع الاتجاه النفعى كذلك . ولكن ما حققته هذه الدراسات من تقدم أساسى لايمكن النظر إليه على أنه عمليات تغلغل ضيقة فى أحد الأحزاب ، حتى وإن تعلقت به بعض محدداتها . ذلك بأن هذا العمل قد شق الطريق لدراسة الإيديولوجيات والخطاب بأساليب جديدة ، فهو فى الوقت الذى يثير فيه الأسئلة حول حيادية المعارف ، وحول فكرة معيار اللغة ، وحول كيفية تكوين الأفراد فى صورة رعايا (وهى أسئلة تناولها فوكو فى عمله على نحو يختلف بعض الشىء) ، يلتفت على وجه الخصوص إلى الأنحاء التى توجد عليها الممارسات الإيديولوجية ، والخطابات ومعانيها ، من الناحيتين التاريخية والمادية ، وإلى الآثار التى تحدثها ، والكيفية التى يمكن بها تغييرها .

إن أحداث مايو ١٩٦٨ فى الجامعة لم تطرح المعرفة والمناهج الدراسية فحسب للمساءلة، بل طرحت كذلك أشكال التنظيم والتفريد داخل الجامعة؛ كالإجراءات الخاصة بالامتحان، والفصل فى مساكن الجامعة، والنظم التى تحدد المعارف والطلبة، وعزل الطلبة عن الجماهير العريضة من العمال. ومنذ الستينيات شهدت بريطانيا كما شهد غيرها من البلدان معارضات مستمرة فى المستوى الثالث من التعليم لإجراءات الامتحان وللحدود الفاصلة بين الحقول المعرفية. كذلك نشأت هناك صراعات من أجل التعليم خارج حدود الخطابات والممارسات ذات النزعة الإنسانية (وكل الخطابات والممارسات المثالية بصفة أساسية)، وخارج حدود المعارف الإنسانية، كالأدب الإنجليزى، وعلم النفس، وما أشبه.

لقد تطورت دراسة الخطاب بصفة مبدئية فى بريطانيا حيثما استطاع جانب أو آخر من «أزمة» التعليم أن يجعل من المستطاع الارتياب فى شأن المعارف ذات النفوذ. وفى بادئ الأمر حدث فى خلال السبعينيات انهيار فى السياسة الاشتراكية الديمقراطية، وسواء أكان الأمر راجعاً إلى حزب العمل أم إلى يمين هذا الحزب فى إخفاق التوسع التعليمى ونظام التعليم الشامل فى تحقيق ما ادعاه لهم أنصارهم ـ وهو مجتمع المساواة، أو المجتمع الأكثر مساواة على أقل تقدير ـ فقد استخدم هذا الإخفاق فى إثارة الشك حول «التوسع»، و«المناهج التقدمية»، و«استقلالية المعلم»؛ وهى الأمور التى تمثل جميعاً سياسة حزب العمال (انظر فن Finn والآخرين ١٩٧٨). وهنالك ذهب بعض المثقفين إلى الاعتقاد فى أن «أسباب هذا الافتقار إلى النجاح ينبغى البحث عنها فى الحيز السياسى الخاص للعملية التعليمية» (ص١٨٩)، وكان أن ثار الشك فى حيادية المعرفة والتعليم.

وقد تمثل قسم آخر من السياق التعليمى فى بريطانيا فى ذلك الزمن، وهو قسم مهم، فى ميل الخطابات والمعارف السائدة إلى الحيلولة دون نظريات التحليل النفسى، وما بعد البنيوية، والماركسية؛ تلك النظريات التى كانت تستورد حينذاك إلى البلاد. وقد أدى رفض السماح بتعليم الطلبة هذه النظريات تعليماً فعالاً فى أجزاء كثيرة من المستوى التعليمى الثالث إلى طرح الأسئلة بصورة ملحة على أولئك الذين رغبوا فى أن يعلموهم إياها، عن سياسة المعرفة ووضع الخطابات.

وهكذا فإن دراسة الخطاب هى نفسها عمل غير حيادى. والأسئلة التى تطرحها هذه الدراسة متعلقة بالوجود التاريخى والمادى للإيديولوجيات، وللخطابات ومعانيها، ومتعلقة

بالطرق التى تم بها تكوين الأفراد فى صورة رعايا ، ومتعلقة بما بين النظرية والممارسة من صلات متضمنة فى «الكلام باسم الآخرين» ـ هذه الأسئلة هى التى قد يؤثر البعض ألا يثيرها على الإطلاق ، ذلك بأنه وراء دراسة الخطاب ـ التى ظهرت وتطورت عند نهاية الستينيات وخلال السبعينيات ـ كانت هناك الأسئلة ذات الطابع السياسى بصفة أساسية ، الخاصة بكيفية إمكان أن يتغير المجتمع الذى نعيش فيه وإلى أى مدى .